S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/42
16 January 1998

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

يسعدني أن أحيل لسعادتكم الرسالة الموجهة إليكم من الأخ عمر مصطفى المنتصر أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، والمتعلقة برد الجماهيرية العربية الليبية على إعلان الرئيس الأمريكي تجديد قانون الطوارئ الأمريكي، والمتمثل في تجميد الأموال والمقاطعة الاقتصادية لليبيا.

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بتوزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أبو زيد عمر دورده
المندوب الدائم

160198 160198 98-00957

مرفق

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال
الخارجي والتعاون الدولي بالجماهيرية العربية الليبية

إلحاقا برسالتي إلى مجلسكم الموقر بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بشأن قيام الرئيس الأمريكي بتجديد قانون الطوارئ الأمريكي، أتشرف بأن أشير إلى أن الرئيس الأمريكي قد أعلن مرة أخرى في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ عن تجديد سريان العمل بقانون الطوارئ الأمريكي الذي صدر منذ عام ١٩٨٦ والمتمثل في تجميد الأموال والمقاطعة الاقتصادية لليبيا بدعوى أنها تشكل خطرا على أمن الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها تساند الإرهاب رغم مطالب قرارات مجلس الأمن باتخاذ خطوات ملموسة تظهر تخليها عن الإرهاب.

صاحب السعادة

إن الجماهيرية العربية الليبية، وهي تنفي من جديد هذه المزاعم الأمريكية التي لا صحة لها، تسترعي انتباهكم إلى خطورة هذا التوجه للإدارة الأمريكية، وتود توضيح التالي:

١ - إن الجماهيرية العربية الليبية دولة تنشد الأمن والسلام، وتهتم بتنمية بلدها وتطوير شعبها، ولم تعرض في أي يوم من الأيام السلم والأمن الدوليين للخطر، وكيف لها أن تقوم بذلك وهي لا تمتلك الإمكانيات للتقنية والمادية والبشرية التي تمكنها من تهديد أمن دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك ترسانات لا حدود لها من أسلحة الدمار الشامل الفتاكة.

٢ - إن الاتهامات التي ترددها الإدارة الأمريكية ضد بلادي ما هي إلا تكرارا لادعاءات أمريكية تدخل في إطار تشويه سمعة ليبيا والنيل من المواقف الثابتة للثورة الليبية، وتأتي في تجاهل تام وتغاض عن إعلان الجماهيرية العظمى مرارا عن إدانتها للإرهاب بكل أشكاله وكافة صوره، بما في ذلك، إرهاب الدولة التي كانت إحدى ضحاياه عام ١٩٨٦ (الوثيقة S/23672).

٣ - سبق للجماهيرية العربية الليبية أن أعلنت في عدة مناسبات وأكدت بموجب رسائل وجهتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة استعدادها لاستقبال لجنة أو هيئة دولية أو فريق فني للتحقيق من زيف الادعاءات بالعلاقة بالإرهاب (الوثائق S/23917، S/24961، S/1994/900).

٤ - إن الولايات المتحدة الأمريكية دأبت على ممارسة سياسات عدوانية ضد الشعب العربي الليبي منذ الثمانينات، وبلغت هذه السياسات ذروتها عندما قامت القاذفات الأمريكية F-117 المعدة أصلا

للهجوم على الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو السابق بعدوان عسكري ذهب ضحيته العشرات من المواطنين الأبرياء، كما أنها تحتضن وتقوم بتدريب مجموعات إرهابية للعدوان على الشعب العربي الليبي، واستضافت بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ تحت إشراف المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية بواشنطن ندوة بعنوان "النظرة المستقبلية لليبيا بدون القذافي" مما يجهر بجلاء النوايا والمخططات المعلنة للحكومات الأمريكية المتعاقبة ضد الشعب العربي الليبي وقيادته.

٥ - إن الإشارة التي وردت في رسالة الرئيس الأمريكي بعدم استجابة ليبيا لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بما يسمى بقضية لوكربي تخالف الواقع حيث أن الجماهيرية العربية الليبية قد استجابت لهذا القرار استجابة كاملة وفعالة، ويشهد على ذلك ما عبرت عنه وزارة الخارجية البريطانية من رضى على الردود الليبية على تساؤلاتها بشأن العلاقة مع الجيش الجمهوري الأيرلندي (الوثيقة S/1995/973)، ورسالة القاضي الفرنسي إلى وزير خارجية بلاده (الوثيقة S/1997/858)، والتي عبر فيها القاضي عن رضاه عن تعاون السلطات القضائية الليبية معه في تنفيذ الإنابة القضائية. وأمام هذا فإن الأطراف الأخرى هي التي تمعن في عنادها وترفض كل المقترحات المعروضة بإجراء المحاكمة في بلد محايد وهو الأمر الذي تطالب به كل المنظمات الدولية والإقليمية كحل يتفق وأحكام القانون الدولي.

٦ - إن تمديد الرئيس الأمريكي لقانون الطوارئ يظهر مدى تحدي الولايات المتحدة الأمريكية لإرادة المجتمع الدولي التي عبر عنها في قرار الجمعية العامة ٢٢/٥١ بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والذي دعا إلى عدم جواز استعمال العقوبات الاقتصادية كوسيلة للإكراه السياسي.

إننا لا نعتقد أن مجلس الأمن المناط به حفظ الأمن والسلم الدوليين وتحقيق التعايش السلمي بين الدول يمكن أن يتجاهل المزاعم والادعاءات الأمريكية المتكررة ضد بلادي دون أن يعالج هذا الوضع ويعمل على إيقاف المخاطر التي يمكن أن تنتج عنه.

وتفضلوا، صاحب السعادة، بقبول فائق التقدير والاحترام.

(توقيع) عمر مصطفى المنتصر
أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال
الخارجي والتعاون الدولي

— — — — —